

الفصل السابع

القرار ٢٤٢ والصياغات المراوغة

- الطرف الأقوى هو الذى سيفرض فى النهاية تطبيق القرار بالتفسير الملائم له
- ماذا دار فى اجتماعات محمود رياض مع يارنغ؟
- رياض: لا نقبل أن نتحدثوا عن اللاجئين وكأنهم ماشية
- إسرائيل مخطئة إذا اعتقدت أننا نقبل استعادة سيناء فقط ونترك الأراضى العربية الأخرى



كانت مناورات آرثر جولد بيرغ رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة مزدوج الأهداف. لقد كان يأمل فقط أن يحث محمود رياض وزير الخارجية المصري على أن يطلب هو من الدول غير دائمة العضوية عدم التقدم بمشروعها.. وبدلا من ذلك.. يريد جولد بيرغ أن يبشر محمود رياض بمشروع قرار أمريكي تعرف مصر مقدما ماذا يمكن أن يعبر عنه. وهكذا بعد ثلاثة أيام فقط من ذلك «الاجتماع العاصف» بينه وبين وزير الخارجية المصري عاد جولد بيرغ يجتمع مع محمود رياض من جديد، إنه اجتماع ٧ نوفمبر ١٩٦٧، وهو يضم الآن أيضا عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الأردن. وقد بدأ جولد بيرغ الحديث بأن قال لمحمود رياض: «لقد فهمت أنك طلبت من رئيس مجلس الأمن عقد جلسة خاصة»..

وبقاموس الأمم المتحدة فإن هناك مشروعا رسميا قد اكتمل، وتعرف به مصر، وتريد أن تطرحه للتصويت داخل مجلس الأمن، وفي العادة تجرى المشاورات لبعض الوقت أولا، ولكن هناك مشروعا محددًا أصبح مسجلا في جدول أعمال مجلس الأمن، والآن يجئ جولد بيرغ يكشف أوراقه هو الآخر، فلهذه مشروع أمريكي يريد موافقة مصر والأردن عليه مسبقا حتى يتقدم به هو الآخر إلى مجلس الأمن، وجولد بيرغ يريد أن يقنع الوزيرين- المصري والأردني- بأن تلك الصياغات المراوغة التي يقرأها عليهما تعطى للعرب ما يريدونه- الانسحاب الإسرائيلي الكامل.

ورد عليه محمود رياض قائلا: قد نتفق نحن هنا على أن مشروعكم «هذا» يعنى الانسحاب الكامل إلى خطوط ٤ يونيو، ولكن هناك رجلا محايدا «مثلا للسكرتير العام للأمم المتحدة» سيقراً هذا القرار ليقوم بتنفيذه، لكنه سيجد نفسه أمام تفسيرات مشوشة.. إلا إذا كان لديه تفسير كامل، هذا لا يمكن أن يحدث إلا بوضعه في القرار..

ورد جولد بيرغ: أريد أن أكون صريحا، إن سيناء هي جزء من مصر، لا شك في هذا.. غزة يجب أن تحل نهائيا، ولكن ليس معنى هذا أن تضم لإسرائيل، الضفة الغربية لا بد أن تعود إلى الأردن في التسوية النهائية، إن لنا مشاكلنا أيضا مع إسرائيل، إسرائيل تريد المفاوضات المباشرة معكم، وتريد البقاء في الضفة الغربية، وتريد الملاحه في قناة السويس وثيران، ونحن نريد أن يكون الانسحاب جزءا من التسوية..

قال عبد المنعم الرفاعي: يجب أن يكون الانسحاب واضحا.. ونحن نأمل أن تؤدي هذه المناقشة إلى تعاونكم..

وقال محمود رياض: أنت قررت لي أكثر من مرة أن سيناء جزء من مصر، أعرف ذلك، أي كتاب مدرسي في الجغرافيا موجود فيه أن سيناء جزء من مصر، والجولان جزء من سوريا، والضفة الغربية جزء من الأردن، نحن هنا نتكلم سياسة وليس جغرافيا، فإذا لم تكن الصياغات واضحة.. فليكن ألا يكون أي شيء جزءا من أي شيء.

اجتماع لورد كارادون ورياض

بعد هذا الاجتماع كانت آخر وسيلة مارسها جولد بيرغ مع محمود رياض هي من خلال اللورد كارادون مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة، هكذا اجتمع الاثنان في يوم السبت ١١ نوفمبر ١٩٦٧، وبدا كارادون الحديث قائلا: يجب أن يصدر قرار «من مجلس الأمن»، ومن أجل الحصول على نتائج لا بد من الحصول على موافقة أمريكا، لقد ذكر الملك «حسين» لنا إنه لا بد من وجود نص صريح عن الانسحاب - نؤيد هذا-، إذا وصلنا مع الانسحاب لا بد أن يكون هناك شيء صحيح لا بد أن نفهمه.. وأن نتحرك في هذا الاتجاه، نريد أن نتعاون بكل قوة.. أرجو أن تذكر لي موقفك بالنسبة لهذا القرار «الأمريكي» الأخير..

قال محمود رياض: موقفنا صريح ولا يتغير.

قال كارادون: «الأمريكان» قالوا وتعهدوا للملك «حسين» جولد بيرغ تعهد للملك بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية..

ورد محمود رياض: لا أعتقد أن كلمته تنفع.. «الأمريكان» يرفضون تفسير مشروعهم «كتابة»..

قال كارادون: أرجوك ألا تضع هذه الفرصة..

رد محمود رياض: أنا أرفض الحصول على شيء نافع.. ولكن «هذا» قد ينفجر في

وجهي..

قال كارادون: «الأمريكان» لا يريدون تحديد صيغ معينة، ولكنهم يريدون ترك بعض

الباب مفتوحا..

رد محمود رياض بوضوح وصراحة: الأمريكان يريدون ترك خريطة الشرق الأوسط

لإسرائيل.. «مشروع» القرار الأمريكي يعني هذا.

وفى النهاية قال كارادون: إن العقدة ستظل هي بين مصر والولايات المتحدة، وأضاف: إن تدخلنا بالصياغات التوافقية لا يمكن أن يبدأ إلا بعد اتفاقك أنت مع جولد بيرغ. رد محمود رياض: هذا مفهوم.. ولكن لا داعى أن تضغطوا أنتم على الأردن أكثر مما يجب.

القرار ٢٤٢

هكذا، وبعد شهرين، توالت مثل تلك الاجتماعات فى نيويورك بين ممثلى الدول المختلفة، لم تكن تلك الاجتماعات سوى مجرد جزء ضئيل جدا من الصورة فى الجانب الدبلوماسى من الصراع. إن مجلس الأمن يضم ١٥ دولة، من بينها خمس دول دائمة العضوية، وعشر دول أخرى غير دائمة العضوية وإنما يتم الانتخاب للعضوية بالتناوب كل سنتين، وللدول دائمة العضوية امتياز خاص واستثنائى اسمه حق النقض «الفيتو» فإذا وافقت ١٤ دولة مثلا على مشروع قرار معروض على المجلس واعتضت عليه دولة واحدة دائمة العضوية وقالت «فيتو» يسقط المشروع تلقائيا ودون إبداء أية أسباب.. وإذا كان ممثلو تلك الدول يتفاوضون مع بعضهم فى نيويورك، فإن آلاف البرقيات والاتصالات والزيارات الأخرى كانت تجرى فى الواقع مع - عواصم بلادهم لبلورة موقف أو لمجرد صياغة فقرة أو تعديل كلمة، إن قرارا يصدره مجلس الأمن الدولى لن يكون نهاية العالم، ولكنه يمثل على الأقل إطارا من الشرعية الدولية لا تريد أن تسجل على نفسها الرغبة الصريحة فى انتهاكها.

فى النهاية تقدمت بريطانيا، بطلب من الولايات المتحدة، لكى تطرح صياغات توفيقية يمكن أن تقبلها مصر والجانب العربى عموما، لم تتعهد بها الولايات المتحدة فى نفس الوقت، وهكذا تضمنت الصيغة البريطانية الأخيرة تعديلات وإضافات جوهرية أهمها النص صراحة فى القرار على مبدأ «عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة» لأن هذا شرط جوهرى بعد أن أصبحت الحكومة البريطانية تشعر بأن المشروع الأمريكى ليست لديه أية فرصة فى النجاح- على حد تعبير أبا اييان وزير خارجية إسرائيل الموجود حينئذ فى نيويورك.

ولأن مصر كانت ترى من البداية أن «المكاسب الإقليمية» الحقيقية التى تريدها إسرائيل هى تلك المتعلقة بالضفة الغربية لنهر الأردن، فقد اعتبرت النص على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة ضمانا إضافيا فى هذا الصدد، بعد أن: «قام آرثر جولد بيرغ مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بإعطاء تأكيدات للأردنيين بأن الولايات المتحدة

ستعمل على عودة الضفة الغربية إلى السلطة الأردنية، وحينما قام جولد بول، الذى أصبح سفيرا للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فى سنة ١٩٦٨، بزيارة الشرق الأوسط فى أواسط يوليو، تم تفويضه بواسطة الإسرائيليين لكى ينقل إلى الملك حسين استعدادهم لإعادة الضفة الغربية، بتعديلات طفيفة، إلى سلطته، مقابل السلام.

لكننا ما نزال فى سنة ١٩٦٧، وحينما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كإطار دبلوماسى توافق عليه الولايات المتحدة مع الدول الأخرى لفترة ما بعد حرب يونيو فإن القرار ينص فى ديباجته على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وهو المبدأ الجوهرى الذى يقوم عليه كل ميثاق الأمم المتحدة.

وفى بنده الأول ينص القرار على إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يجب أن يتضمن المبدأين التاليين: «أ» انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير.

«ب» إنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء والاعتراف بـ واحترام- السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، وبحقها فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

وفى بنده الثانى ينص القرار على: «أ» ضمان الملاحة الدولية فى الممرات الدولية المائية فى المنطقة.

«ب» تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

«ج» ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة من خلال اتخاذ إجراءات تشتمل على إقامة مناطق منزوعة السلاح.

ثم ينص القرار فى البند الثالث على قيام السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص «سيصبح هو السفير السويدى جونار يارنغ» للاتصال بالدول المعنية لإيجاد اتفاق والمساعدة فى الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة مقبولة بما يتمشى مع شروط هذا القرار ومبادئه.

غموض فى الصياغة

لقد كان هذا القرار من صياغة اللورد كارادون مندوب بريطانيا فى الأمم المتحدة، وهى صياغة تعهدت بعض الغموض حتى يفسرها كل طرف على هواه، فمن وجهة النظر العربية تصبح إسرائيل ملتزمة «بالانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة وبحقيق تسوية عادلة لمشكلة

اللاجئين الفلسطينيين» تحددها قرارات سابقة للأمم المتحدة.. وذلك في مقابل قيام الجانب العربي بإعلان إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والسماح لبضائعها بالمرور في قناة السويس. أما من وجهة النظر الإسرائيلية فإن القرار ليس حلا للتنفيذ، وإنما هو إطار لمفاوضات مباشرة تلتزم إسرائيل بعدها فقط بالانسحاب من «أراضٍ» احتلتها، وذلك حسب النص بالإنجليزية، وليس من «الأراضي» التي احتلتها حسب الصياغة باللغات الرسمية الأربعة الأخرى «الفرنسية والروسية والأسبانية والصينية» وبالإضافة إلى ذلك فلا بد من اتفاقات إضافية تفصيلية بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ينتهي باتفاقات سلام تعاقدية، أما التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين فيتحملها المجتمع الدولي، وليس إسرائيل بعدها فقط بالانسحاب من «أراضٍ» احتلتها، بتعبير «حدود آمنة» هو أن يكون لمصلحة إسرائيل وليس لمصلحة الطرفين. ومن ثم يستلزم تنازلات إقليمية عربية.. إلخ. ولم يكن ترجيح أى من التفسيرين يعتمد على شيء أكثر من توازن القوى الحقيقي في أرض الواقع، فالطرف الأقوى هو الذى سيفرض فى النهاية تطبيق القرار بالتفسير الملائم له. وكانت مصر على وجه الخصوص تعرف ذلك بقدر ما تفعله إسرائيل، ومن ثم فقد كان الشغل الشاغل لـمصر فى تلك اللحظة هو تعديل ميزان القوى العسكرى بأسرع وقت، لأن القضية ستحسم فى ميدان القتال وليس فى دهاليز الأمم المتحدة.

القدس.. أين الأوراق السرية؟

لكن بفترة مؤقتة إلى الأمام وبعدها وصلت بنا الحال إلى هذه الحالة غير المسبوقة مما أسميه «الفوضى التفاوضية» بين العرب وإسرائيل، أصبح لزاما التوقف قليلا لمراجعة كل ما جرى، والمراجعة هنا لن تكون مفيدة إلا إذا عدنا إلى الأساسيات، وأول هذه الأساسيات هو أن إسرائيل قامت فى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بحرب كبرى جعلتها تحتل سيناء وقطاع غزة والجولان والضفة الغربية، وفى ذروة إحساس إسرائيل بالنشوة من انتصارها العسكرى حاولت أشياء.. نجحت فى بعضها وفشلت فى البعض الآخر.

ومن بين أوجه الفشل أن إسرائيل كانت تحلم بأن تسفر مشاورات مجلس الأمن الدولى عن قرار يستبعد مطلقا أى التزام إسرائيلى بالانسحاب من الاراضى العربية المحتلة، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة كان أول مشروع قرار امريكى رسمى لا ينص بالمره على كلمة انسحاب لكن الولايات المتحدة اكتشفت فى مشاورات الكواليس فى الأمم المتحدة وقتها أن مثل هذا

المشروع لن يحصل أبدا على الأغلبية اللازمة داخل مجلس الأمن. من هنا دخلت بريطانيا على الخط وتقدمت بالمشروع الذى سيصبح فيما بعد قرارا من مجلس الأمن برقم ٢٤٢. وفى جلسة مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٩ تشرين الثانى (نوفمبر) وقف آرثر جولد بيرغ مندوب الولايات المتحدة ليعلن فى المجلس: «بالنيابة عن حكومتى أتعهد لمجلس الأمن وللأطراف المعنية بوضع نفوذنا الدبلوماسى والسياسى وراء مشروع هذا القرار فى تدعيم جهود ممثل الأمم المتحدة لتحقيق تسوية عادلة حتى يتمكن الجميع فى المنطقة من العيش فى سلام وطمأنينة»؛ ثم عاد المندوب الأمريكى ليعلن فى جلسة مجلس الأمن رقم ١٣٨٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثانى ١٩٦٧ أنه يكرر التعهد نفسه من جديد أمام المجتمع الدولى. تلك هى الجلسة التى تم فيها رسميا إقرار المشروع، ومن وقتها أصبح القرار ٢٤٢ أساس أى تسوية عربية-إسرائيلية.

وفى حينها اعتبره عرب ١٩٦٧، المهزومون لتوهم عسكريا فضيحة بجلاجل، إن القرار ٢٤٢ قد لا يكون قرارا مثاليا، ولكنه يمثل الحد الأقصى لاي تنازلات عربية، لقد نص القرار على عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق القوة وعلى التزامات متبادلة، وأهم الالتزامات هنا أن تنسحب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها مقابل التزام الأطراف العربية المعنية بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.

ولكن عرب ١٩٦٧ وإن كانوا مهزومين إلا أنهم لم يكونوا ساذجين. فبادئ ذى بدء هم يعرفون أن وجود قرار من مجلس الأمن بالانسحاب الإسرائيلى الكامل لا يعنى بالضرورة أن إسرائيل ستانسحب فعلا... ولو من قبيل الكسوف، ومن هنا قررت مصر مثلا أن إعادة بناء قواتها المسلحة بالكامل ورفع تكلفة استمرار الاحتلال الإسرائيلى تدريجيا وصولا إلى إخراجه بالقوة المسلحة هو الطريق الصحيح إلى التسوية، ولن تنزعج مصر حينذاك بالمرّة من حقيقة أن سوريا رفضت القرار ٢٤٢ جملة وتفصيلا بينما قبلت به مصر والأردن وبدأتا فعلا التفاوض مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حسب نص القرار ٢٤٢. كانت الفكرة هنا- من وجهة النظر المصرية- هى أن مصر تريد أساسا أن تكسب الوقت الضرورى لتستكمل فيه إعادة بناء جيشها، خصوصا أنها بدأت لتوها حرب استنزاف شهيرة ضد الاحتلال الإسرائيلى فى سيناء.

والآن ندخل فى الأوراق السرية التى تنشر هنا للمرة الأولى، فى جانب المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل من ناحية ومصر والأردن من ناحية أخرى، التى تديرها الأمم

المتحدة. كانت هناك مفاوضات أخرى موازية تجرى بين مصر والولايات المتحدة على رغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما رسمياً، وفي شهر تشرين الثاني سنة ١٩٦٨ اجتمع وزير الخارجية الأمريكي دين راسك مع وزير خارجية مصر محمود رياض، لقد جرى الاجتماع في نيويورك حيث كان الاثنان يحضران الدورة السنوية العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ذلك الاجتماع تقدم الوزير الأمريكي إلى الوزير المصري بمشروع رسمى من سبع نقاط، وفي المشروع تعرض الولايات المتحدة على مصر رسمياً، وبكلمات قاطعة محددة للمرة الأولى، انسحاب إسرائيل بالكامل من الأراضي المصرية مقابل إنهاء مصر لحالة الحرب مع إسرائيل وسماحها بالملاحة الإسرائيلية في قناة السويس بعد اكتمال الانسحاب الإسرائيلي، وفي الاجتماع تساءل محمود رياض عن مصير الضفة الغربية والجولان، فرد عليه دين راسك قائلاً: «إننى أتحدث الآن مع وزير خارجية مصر، وسأبحث الموضوع بطريقة مماثلة مع الأردن، أما بالنسبة إلى سوريا فسوف نبحث الموضوع معها حينما توافق أولاً على القرار ٢٤٢».

وفي تلك اللحظة رفض محمود رياض هذا الموقف الأمريكي في التو واللحظة ولكن دين راسك لم يقتنع بذلك الرفض وطلب من الوزير المصري أن يحمل هذا المشروع إلى القاهرة، ومن هناك يرسل إليه في واشنطن برد مكتوب.

وفي الأول من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٦٨ تلقت واشنطن من القاهرة الرد المكتوب رسمياً، وفي ذلك الرد يحدد وزير خارجية مصر (واسمها الرسمى حينئذ: الجمهورية العربية المتحدة) أسباب رفض القاهرة لتلك الصفقة الأمريكية على النحو الآتى، حرفياً: «إن التزامات الدول العربية، المنبثقة من عضويتها في جامعة الدول العربية وميثاق الدفاع المشترك الموقع من جانبها في إطار الجامعة، يجعل أى عدوان ضد أى منها عدواناً ضد جميع الدول العربية لهذا فإن إنهاء حالة الحرب من جانب الجمهورية العربية المتحدة يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية».

وهذا الموقف الأمريكى الرسمى شديد الأهمية لأنه آخر موقف سجلته الإدارة الأمريكية برئاسة ليندون جونسون قبل خروجه من البيت الأبيض، وجونسون كان هو ذاته شريك إسرائيل المتواطئ معها فى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. والمنطق الأساسى فى الصفقة هو انسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء مقابل أن تفصل مصر نفسها عسكرياً وسياسياً عن الدول العربية الأخرى ومصير أرضها المحتلة. ثم تقفز فى رحلة الملفات السرية إلى أوراق أخرى.

فمنذ حزيران ١٩٦٧ كان الزعيم الفرنسي في السلطة- شارل ديغول حينئذ- يعلن رفض بلاده أن تكون التسوية بين العرب وإسرائيل احتكاراً أمريكياً سوفيتياً، ومن هنا نادى ديغول علناً بأن التسوية يجب أن تكون محل تشاور بين «الدول الأربع الكبرى» يقصد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا. ولكن رعونة جونسون وارتباطه بإسرائيل جعلاه يرفض فكرة ديغول متهماً بأنه يعرف فقط بوجود دولتين كبيرتين في العالم- وليس أكثر- هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

مع تسلّم ريتشارد نيكسون مقاليد السلطة في البيت الأبيض في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ خلفاً لجونسون، أقر لتوه بفكرة ديغول. ففي نهاية المطاف تبقى فرنسا وبريطانيا حليفتين للولايات المتحدة ولهما مصالحهما المشروعة في الشرق الأوسط. ومن هنا بدأ في نيويورك ما سمي «المشاورات الرباعية»، وهي اجتماعات مغلقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا على مستوى ممثل كل منهم في الأمم المتحدة (جورج بوش أصبح في مرحلة تالية ممثل أمريكا في تلك الاجتماعات). اجتماعات كانت تعقد بالتوالي في منزل كل منهم حتى تكون بعيدة عن الأضواء والهدف منها أساساً هو تنفيذ القرار ٢٤٢ على أرض الواقع ضمن برنامج محدد وتعريفات محددة ومتفق عليها.

حتى سنة ١٩٧٠ تأكدت الولايات المتحدة أنه إذا استمرت في تبني الموقف الإسرائيلي فإنها ستصبح مغلوطة تماماً في تلك المشاورات. أما الضاغط الأكبر فأصبح حرب الاستنزاف المصرية التي أصبحت بدورها انعكاسات إقليمية ودولية أوسع كثيراً من جبهة قناة السويس، هكذا، وبالتدرج، أصبح الموقف الأمريكي يتطور، أساساً بدماء المقاتلين المصريين براً وبحراً وجواً، وأيضاً بحكم الموقف الذي يجمع بين باريس وموسكو ولندن في مواجهة واشنطن وكانت مصر من جانبها تتلقى أولاً بأول نسخة من محاضر تلك الاجتماعات المغلقة في نيويورك على مستوى ممثلي الدول الأربع الكبرى، وهي تتلقاها من مصدرين أولاً- من الولايات المتحدة ذاتها على رغم حقيقة انقطاع العلاقات الدبلوماسية. ثانياً- ومن الاتحاد السوفيتي، لا بد أيضاً أن الأردن كان يتلقى معلوماته الأمريكية لأنه على الأقل لم يقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار نستطيع قراءة الأوراق السرية التي تنشر هنا للمرة الأولى. والورقة الأولى هي محضر اجتماع ممثلي الدول الأربع الكبرى المذكورة في نيويورك بتاريخ الثامن عشر من حزيران سنة ١٩٧٠ لقد نص قرار مجلس الأمن على وجود حدود آمنه أصبحت

إسرائيل تزعم أنها امتياز يخصها ويسمح لها بالتالي بأن يكون انسحابها منقوصا. والآن تتفق الدول الأربع الكبرى على أن «الحدود الآمنة، يجب أن تكون: هي الخطوط القائمة قبل نزاع حزيران (يونيو) ١٩٦٧» أو «خطوط هدنة ١٩٤٩، مع موافقة الأطراف على إجراء تعديلات طفيفة في حالات خاصة»، ثم في جلسة بتاريخ السابع من تموز (يوليو) ١٩٧٠ جرى تحديد معنى «التعديلات الطفيفة» على النحو التالي حرفيا: معايير تقرير التعديلات الطفيفة هي اعتبارات الأمن المحلي والقضاء على المعوقات التي تعرقل المواصلات الداخلية أو المراقبة العادية للحدود أو أية معايير أخرى يتفق عليها، ثم في الجلسة التالية بتاريخ التاسع من تموز (يوليو) ١٩٧٠ أضيف إلى ما سبق: «اعتبارات حسن سير العمل الإدارى أو الاقتصادى».

وفى كل الأحوال فإن التعديلات الطفيفة المقصودة تنطبق فقط على حدود الضفة الغربية مع إسرائيل، ولأسباب إدارية وإنسانية بحثة، وفى نهاية المطاف فإن أى تعديلات طفيفة هنا يجب ألا تعكس ثقل الاحتلال العسكرى.

ولا نريد الاسترسال هنا فى رحلة الملفات السرية إنما المهم هنا أمران فأولا: حتى سنة ١٩٧٠ لم يكن هناك أى جدل فى التزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء وقطاع غزة والجولان والضفة الغربية، والجدل الوحيد الذى أقرت به الولايات المتحدة رسميا يتعلق بالضفة الغربية وهو جدل لا يتعلق بدوره بمبدأ الانسحاب الإسرائيلى الكامل وإنما فقط بتعديلات طفيفة وإدارية مثل حالة أن تكون خطوط هدنة ١٩٤٩ قد قسمت قرية واحدة إلى شطرين، وثانيا- أن الولايات المتحدة هى بذاتها التى أبلغت مصر والأردن بموقفها التفصيلى هذا، وبذلك القدر من التحديد.

نعود بعد هذه الإطلالة إلى الشغل الشاغل للمصريين وتركيزهم على تعديل ميزان القوى وأن القضية ستحسم فى ميدان القتال وليس فى دهااليز الأمم المتحدة.

عبد الناصر: كسب الوقت للإعداد العسكرى

وطبقا لاجتماعات مجلس الوزراء فى مصر، وفى جلسة ٧ أبريل ١٩٦٨ قال عبد الناصر: «فى تقديرى أن مهمة يارنغ لن تصل إلى اتفاق مشرف بالنسبة لنا، كما أنى أقرر أنه سيبقى حوالى سنة ونصف السنة، يعنى ١٨ شهرا، وفى الآخر يصل إلى لا شىء، فى الواقع،

أحنا فى حاجة إلى هذا الوقت لإعداد قواتنا المسلحة، أما بالنسبة إلى الرد على الموضوعات التى عرضها يارنغ، فإذا قلت له: «من حيث حق الحياة، فإحنا فى مصر محتاجين فى حاجة إلى هذا الحق مثل إسرائيل».

- من حيث الحدود فلا توجد مشكلة حدود بيننا وبين إسرائيل أصلا، إذ إن الحدود المصرية معروفة ومثبتة منذ مئات السنين.

- من حيث المرور فى خليج العقبة، فإننا نحتفظ بحقنا فى عرض ذلك على محكمة دولية.

- من حيث المرور فى قناة السويس، فنحن موافقون على المرور فى القناة بشرط أن تنفذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة بشأن الفلسطينيين.

- من حيث المناطق منزوعة السلاح، فنحن موافقون عليها بشرط أن تكون على جانبى الحدود.

- من حيث تواجد قوات طوارئ دولية، فنحن موافقون عليها بشرط أن تكون أيضا على الجانبين، هنا وهناك، وفى رأى، أننا يجب أن نستفيد من مهمة يارنغ لكسب الوقت للإعداد العسكرى لقواتنا المسلحة».

مهمة يارنغ أمام الطريق المسدود

وفى الحقيقة فقد كانت مباحثات جوناى يارنغ ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة تسير فى طريق مسدود وتدور فى حلقة مفرغة، ويبدو ذلك واضحا من خلال استعراض بعض محاضر اجتماعاته مع وزير الخارجية المصرى محمود رياض، وهى وثائق تنشر لأول مرة.

فى يوم ١٣ فبراير ١٩٦٨ اجتمع محمود رياض مع يارنغ ودار الحسوار على النحو التالى:

جوناى يارنغ: .. (حديث عن قضايا إنسانية تتعلق بمدنيين مصريين موقوفين فى سيناء ونتائج اتصالات الصليب الأحمر مع إسرائيل بشأنهم...).

أمضيت يومين فى القدس- الأحد والاثنين- و(سأطير) باكرا إلى عمان، إنهم كانوا يتناقشون فى الحكومة عن ال Approval الذى كنا نبحثه سويا هنا. قلت لهم ما ذكرته لى فى المرة الماضية، اجتمعت مع إيبان أمس، وبعد مغادرتى كان سيتم اجتماع بينه واشكول،

الجواب الذى قالوه لى ، أعاد ذكر أنهم سيتعاونون معى فى مهمتى.. لا تغيير هناك.. إن إسرائيل مستعدة للتفاوض فى كل الأمور الموجودة فى القرار (٢٤٢) والتي يرغب احد الأطراف ذكرها.

ثم ذكر أن أشكول قال فى بيان ٨ / ١ / ١٩٦٨ احترام إسرائيل للقرار لرغبة فى التعاون مع المجتمع الدولى. قال إنه يفهم أن مصر مستعدة لقبول القرار وأنها مستعدة (للتنفيذ) على أساسه.

المرحلة الثانية هى جمع الأطراف عن طريقى.. هذه هى الخطوات.

محمود رياض: يبدو أننا مقدمون على مرحلة طويلة فيها اللعب بالألفاظ، ويبدو أننا لا نتقدم وأنه.. من ناحيتنا لا يمكننا أن نذكر أى شيء جديد أو أن نضيف إلى ما قلنا.. إلا إذا سمعنا منهم أنهم مستعدون لتنفيذ القرار ولا يحيلون الأمر إلى بيانات قالوها، أو خطب أعلنوها، وإذا صمموا على المفاوضات المباشرة فلن ينفع، وأنا مصممون على التفاوض عن طريقك. جونا ريارنغ: هذا لن يقبلوه لأنه سيكون صعبا جدا.

المهم هو التنفيذ

محمود رياض: هذا موقفهم. ونحن نعتقد أنهم لا يريدون تنفيذ القرار، ولذلك هم يعملون على المفاوضات المباشرة. إلا فلا داعى أن يصمموا على هذا، على أية حال أنا لا أدخل فى مناقشة هذا الموضوع، وأن الموضوع الهام الآن هو.. هل هم مستعدون لتنفيذ القرار أم لا؟. موقفهم غير واضح، أما كيفية تنفيذ القرار فإننا كما ذكرت لك مستعدون للمناقشة معهم، وإن عليهم الآن أن يقدموا مقترحات التنفيذ. جونا ريارنغ: أليس هذا ما اقترحوه؟.

محمود رياض: لا.. هذا ليس للتنفيذ.. نحن كذلك لدينا أفكارنا عن التنفيذ، على أية حال هذا هو الموضوع الثانى، وأما الموضوع الأول فهو التنفيذ. التنفيذ هو ما يستعمل فى الأمم المتحدة.. هل نحن بصدد تنفيذ أم لا؟. إذا قلنا نحترم فقط فليس لهذه الكلمة مدلول معين سوى الاحترام للقرار، ولم نسمع منهم أى كلمة عن تنفيذه، وإن كل ما نسمعه منهم هو التفاوض. وذلك لأنهم لا ينون التنفيذ، والمفاوضات ستبحث فى وقت ما بعد أن يكون قد اتفقنا على كل شيء. وهذا..

جونا ريارنغ: التنفيذ الكامل إذا اتفق عليه يجب أن تتبعه مفاوضات بعد ذلك.

محمود رياض: هذه هي آراؤهم، ولنا نحن كذلك آراؤنا في كيفية التنفيذ.

جونار يارنغ: أهم شيء هو إنهاء حالة الحرب.

محمود رياض: كما قلت لك هذا يمكن إنهاؤه عن طريق الإعلانات، خاصة أنه ليس هناك شيء لنبحثه هنا، وكل ما يحدث إصدار بيانات على نفس اللغة التي أصدرها مجلس الأمن، وأن يودع هذا في المجلس، لغة القرار صريحة وجيدة، وبذا يمكن عمل هذا حتى في طريقك أنت، وحتى إذا وضعت في تقريرك أننا قبلنا القرار نكون قد قبلنا إنهاء حالة الحرب..
جونار يارنغ: وكذلك الملاحظة؟.

محمود رياض: نعم، وسيكون هذا بمثابة التزام من ناحيتنا.. لكن القول بأنهم يحترمون القرار لا يعنى الالتزام بتنفيذه.

جونار يارنغ: هذا صحيح، لقد قلت لهم، لقد ذكرت لهم كلامك بكل وضوح.

لا تتحدثوا عن اللاجئين وكأنهم ماشية !

محمود رياض: هم في الواقع لا يلعبون فقط بألفاظهم، ولكنهم يلعبون بأقوالنا نحن، وهذا ذكاؤهم، وعلى هذا فلا يمكن أن أقول: إننا تقدمنا، بل نحن في نفس الموضع، إذا قالوا: إنهم يحترمون هذا من قبيل التلاعب بالألفاظ ولكن هناك فرقا بين respect وimplement. يجب أن نكون واضحين جدا. respect يعنى أن نجلس ونتفاوض وتباحث في كل الأمور، ولكن عندما نبحث التنفيذ لا يمكن أن نقول إنهم تعهدوا، وبالطريقة هذه يكونون قد أخذوا كل ما جاء بالقرار كمبادئ فقط قابلة للمفاوضة.

الملاحظة مثلا ليست مسؤوليتي أنا أتفاوض على تنفيذ القرار، فإذا جئنا إلى هذا الموضوع مثلا وسألتني عن هذا الموضوع لا يمكنني أن أقبل هذا أو أقبل الكلام عن اللاجئين وكأنهم ماشية، يجب على الفلسطينيين أن يقولوا شيئا عن هذا، لا يمكن أن أناقش فيه، هذه مسؤولية الأمم المتحدة، يجب مناقشتها في الأمم المتحدة ويجيء القرار من ناحيتها ولا يجيء مني أنا لأنها ليست مسؤوليتي أنا، الأمم المتحدة تقرر هي نفسها إذا كانوا يعودون أو لا، هذه ليست مسؤوليتي، ولا قوة لدى لإرغام اللاجئين بعمل حل معين، لماذا تضطلع مصر.. هل لان لديها بضع آلاف من اللاجئين؟ لا.. في كندا أكثر من هذا، إسرائيل هي المسئولة، ومع من؟ مع الطرف الآخر وهو الأمم المتحدة والفلسطينيون، وعلى هذا فهذه النقطة كما جاء في المجلس ليست مسؤوليتي، أما أن تحضر إسرائيل وتريد مناقشة

هذا الموضوع معي، فسأقول إنني لا دخل لي في هذا. يجب أن يعطيك السكرتير العام
صلاحيات لمناقشة هذا معهم، أنا باعتباري عضواً في الأمم المتحدة أقول إننا...

جونار يارنغ: ولكن تنفيذ القرار يتضمن معالجة هذا الأمر..

محمود رياض: هذا القرار ليس موجهاً لي..

جونار يارنغ: every state in the area - الأربعة دول.

محمود رياض: لماذا.. ولماذا لا تكون الدول الأخرى؟

جونار يارنغ: هل أخذوا دوراً في الحرب...؟

محمود رياض: لبنان مثلاً.. العراقيون حاربوا.. under command وعلى أية حال

نتكلم هنا عن قوات من الجزائر..

جونار يارنغ: ولكن لم تشترك هذه القوات.

محمود رياض: ولكن كانوا تحت قيادة اللاجئين سنقول رأينا، ولكن ليس معنى هذا

أنها مسؤوليتي.. أنا لا أتهرب من المسؤولية.. وأنا سأقول طبعاً رأيت فيما يجب عمله

تجاههم.. يجب عودتهم إلى أوطانهم..

جونار يارنغ: يعطوا الفرصة لبلادهم..

محمود رياض: رأى مصر أن يعودوا..

جونار يارنغ: ولكن.. إذا رفضوا العودة؟

محمود رياض: بهذا يكونوا قرروا هم أنفسهم..

جونار يارنغ: نعم.. هذا حق كل شخص أن يقول كلمته..

محمود رياض: للأمم المتحدة أن تتخذ أي قرار، وهناك قرارات مثلاً في هذا الشأن،

ونحن، ولو أننا نعتقد أنهم يجب أن يعودوا حتماً، إلا أننا نقبل قرارات الأمم المتحدة لأننا

نصوت فيها، على أية حال، ما أقوله هو أن الموضوع ليس مسؤوليتي، ليس لأن إسرائيل

هاجمتنا مثلاً فنجد أنفسنا مطلوباً منا حل مشكلة اللاجئين، ولكن فيما يتعلق بالعدوان فأنا

طبعاً ملتزم بحله، هناك أمران.. العدوان وهذا يصيبني مباشرة والنقطة الأخرى هي خاصة

بفلسطين ومنها اللاجئين، أنا طرف مباشر للأول ولست طرفاً مباشراً للثاني، ولذلك، فإذا

قلت لي أن أتفاوض في الثاني لا يمكن، أنا لا أضمن أن تكون هناك تسوية نهائية.

كل ذلك أقوله لأنني أعتقد أنهم لا يريدون تنفيذ القرار، وإذن فإنهم يعملون على أن

نبحث في كل هذه الأمور، والمهم هو قبول القرار. ونحن على استعداد لتنفيذ التزاماتنا

تحت القرار، ولذا يجب أن نعلم منهم أنهم مستعدون لتنفيذ القرار.. الانسحاب- اللاجئين- يجب أن نسمع كيف سينفذونه.

جونار يارنغ: يجب أن نستمع منهم الآن عما إذا كانوا ينوون تنفيذ القرار ويوفون بالتزاماتهم في ظلّه.. وأن مصر مستعدة لعمل الشيء المماثل.

محمود رياض: عندما قلنا إننا مستعدون لتنفيذ القرار كنا نعني أننا مستعدون لتنفيذ التزاماتنا طبقاً للقرار.

جونار يارنغ: وإذا تم هذا تجيء الخطوة التالية.

محمود رياض: سنتناقش سوياً في كيفية تنفيذ القرار، ولهذا نريد أن يوضح كل طرق كيف يمكن تنفيذ هذا.

جونار يارنغ: أنا أعلم ما تريده إسرائيل في هذا، من أنها ستبحث مرة أخرى لتقول إنه يجب to have a discussion وأنتم تقولون إن هناك طرقاً أخرى.

محمود رياض: لقد أعطيتك بعض الدراسات..

جونار يارنغ: ولكن هذا يتعلق بنقطة واحدة.

محمود رياض: نعم.

جونار يارنغ: هذا مفيد جداً well very good.

محمود رياض: هذه نقطة يجب أن نكون واضحين فيها تماماً، وبهذا نتفادى مشاكل كثيرة في المستقبل، أعضاء المجلس الذين أقرروا القرار يجب أن يكونوا عالمين تماماً بكل هذا، واضح عندما أقرروا القرار كان لابد في رأيهم أن القرار يجب تنفيذه وليس احترامه فقط.

غزة مثل سيناء

جونار يارنغ: هذا طبعا طبقاً للميثاق، طبيعى أن قرار المجلس يجب تنفيذه، ولكن أعلم أن هناك أموراً أخرى لم تنته بهذا.. وهى حالات أنتم لستم بعيدين عن بعض جوانبها. طبعا تشكون من أنهم لن ينسحبوا إلا على أساس أمور أخرى.

محمود رياض: الأمر أكثر من ذلك. ما نسمعه منهم كل يوم أنهم ينوون الاحتفاظ بأراضينا..

جونار يارنغ: هل قالوا هذا عن مصر؟

محمود رياض: أنا أتكلم عن الأراضي العربية، وإذا تكلموا عن مصر وتركوا غزة وهي تحت مسؤوليتنا يكونون مخطئين.

جونار يارنغ: لقد قلت لي هذا ووضعتها في مذكراتي..

محمود رياض: نحن نعامل غزة كما نعامل سيناء دون أي شك ولا تردد.

جونار يارنغ: أظن أنه معروف أن إسرائيل يجب أن تترك غزة..

محمود رياض: إن مستقبل هذا القطاع سيكون للعرب أنفسهم الذين يسكنونه، ونحن لم نضمهم إطلاقاً، إنني أريد أن أذكر صراحة لأن «آرثر» جولد بيرغ تكلم عن أنه ليس هناك مشكلة عن الأراضي المصرية، ولم أرد عليه في المرة الأولى، ولكن بعد ذلك ذكرت له صراحة الأراضي العربية، جولد بيرغ هو الآخر كان يلعب معي طول الوقت.. تكتيك.. عندما أتكلم عن الانسحاب أعني الأراضي العربية كلها، لا أتكلم عن سيناء مثلاً.. لأنهم سيتركونها يوماً ما ونحن سنجبرهم على ذلك، وإذا اعتقدوا أنني مستعد للتفاوض عن سيناء ولا أتكلم عن الأراضي العربية الأخرى سيكونون مخطئين جداً، وإذا أرادوا أن يمكثوا سنة أخرى.. فليكن، لذلك عندما أتكلم عن الانسحاب أرجو أن يكون مفهوماً تماماً.. الانسحاب من جميع الأراضي.

هذا هو السبب في أنني أريد منهم أن يتعهدوا بتنفيذ القرار، ليتخذوا مواقفهم أمام الرأي العام العالمي وأعضاء مجلس الأمن الدولي والدول الكبرى، نحن نريد أن نستمتع كذلك من هذه الدول إذا كانت تريد أن ترى القرار منقذاً، أو أنها تعتقد أنه «إعلان نوايا» وفي ضوء هذا نأخذ قراراً عن أنفسنا وهل نذهب ونجلس معهم ونوقع اتفاقية تسليم أو لا، يجب أن تكون هناك نهاية طبعاً، ولكن كيف يكون هذا.. لا أدري، ولكن لا يجب أن نخدع.

جونار يارنغ: أنت واضح تماماً، لقد قدمت هذا لهم بكل وضوح... وكل ما ذكرته لي اليوم هو ما أفهمته لهم، وعلى أية حال سأذكر لهم ذلك مرة أخرى.

محمود رياض: حسناً أن نجرب مرة أخرى، نحن نعلم أن أعضاء مجلس الأمن لهم وجهة نظرهم.. كيف سيتصرفون وفي أي اتجاه، نحن لن نخبر أياً منهم لاتخاذ قرار أو اتجاه معين، لكن الوقت سيأتي عندما نطلب من كل منهم أن يذكر شيئاً. هذه المرحلة صعبة طبعاً، نحن نعرف ذلك، هذا أمر ليس من الهين أن نراه مطبق.

جونار يارنغ: ليس سهلاً، هذا ما يمكنني أن اتفق عليه معك، لا أدري كيف سيكون الحل، لكن على أية حال فالأمر يستحق المحاولة مرة ثانية، هذا شيء مقنع.